وان الضمير يفيد ترجيح الاول وعليه بعض المتاخرين من الشراح اقول
وهو الظاهر عندي ولم يبين الخ ايلم يبين الصمم حكم هذا العذر الخ اي
هل التسمية سنة او مندوبة عند بعض العلماء المذكور بل راه من
الامور المكروهة المنكر بصدق بالحرام والمكروه والمراد هنا المكروه
ظاهر لغة ايه لغوه كل قول منهما لبعض وشهرة وهب المعتمد
للوضوء الخ اي للوضوء كامل مذهب احمد اي ابن حنبل وقوله
واسحاق هو ابن راهويه وهو مجتهد اهو يذهب اي حتى يحتاج لتتبع
الثالثة التخيير اي فهي مباحة اقول ولعله حيث انكر وقالها الاولى
حقه ثم يستخصر الحديث واستشكل اي ما ذكر من الانكار والاباحة
بان الذكر راجح الفعل واجيب بان المراد انها هو افتراض هذا الذكر
الخاص باول هذه العبارة الخاصة لاحصوله من حيث هو وكل قاله تت
وكونه الخ مبتدا وقوله امكن خبره اي ووجود الاناء على اليمين
اسهل اي فيندب كونه على يمينه واسهل عطف تفسير اذ كان
مفتوحا مراده بالمفتوح انه يمكن الاغتراف منه واما ان كان ضيقا
اي لا يمكن الاغتراف منه فالافضل الخ هذا في المعتاد والا فالضابط
الذي يفعل بكل تاء يده على السهل واما الاعسر فيجعل نذبا للفتح
على يساره والصب على يمينه فلا تناظر هو ان التثليث من تمام
السنة وبه قال بعضهم وقال بعضهم اخر ان الاولى سنة والثانية
والثالثة مستحب وبحر ويدلكهما وينسلهما كغسل الفرض
تعبدا هو ما امرنا به الشارع ولم نعقل له معنى معقول ليس
من تمام السنة بل مستحب وجعله بعض الاشياخ من اثار التعبد
مطلقا اي بغسل يديه على الكيفية المذكورة مطلقا
سواء كانتا نظيفتين او لا هذا من اثار التعبد وكذا لو احدثتا في اثناء
فانه يعيد غسلهما اذا ابتدا الوضوء فاذا كان قد بال الخ اي هذا
الذي تقدم في حقه من لم يبل ولم ينقطع واما لو بال او انقطع

فطفق يتكلم عليه وتحو ذلك الواو بمعنى او اي موضع الخلاف
قال لم يتقدم للموضع ذكر حتى تصح الاشارة اليه بذلك قلت
الظابط لما كان كل من البول لا يستلزم موضعا فكان الموضع تقدم له ذكر
فصحت الاشارة عليه اي ما ذكر اي من البول ونحوه اي فذ للقليل اقول
ويمكن ان يكون المشار له البول والغايط المستفاد مذيالا او انقطع والضمير
منه عايد على فاعل غسل والمعنى ح فاذ كان قد بال او انقطع غسل
ذلك الشخص البول والغايط اي ان الهما من نفسه في كلامه
اشكال هو ما افاده ح الاستنجا خبر ان وظاهر الصم حيث قال فيغسل
يديه فانه كان ان غسل موضع البول مثلا الذي هو الاستنجا بعد
غسل اليدين الذي هو من الوضوء فعلى هذا المتجلب عن الاشكال
المذكور تكون هذه الجملة اي جملة فاذ كان الخ معترضة
بين قوله فيغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثا وقوله بعد ثم
يدخل يديه في الاناء بهذا اي بهذه الجملة وهو غسل اليدين
اي الذي هو السنة الاولى اي قبل الادخال في الاناء على ما قدمته
وحاصل المسئلة ان قوله اولا فيغسل يديه قبل ادخالهما
في الاناء في حق من لم يبل ولم ينقطع ثم تكلم على حكم من بال او انقطع
وهو انه يغسل موضع البول وغيره ثم يتوضا اي يغسل يديه الذي
هو سنة اطلق من سنن الوضوء او يكون قوله ثم يدخل الخ للكشف
انه على هذا التقدير لا يتم وضوءه من بال او انقطع الا بعد تمام
بطرين القياس على وضوء من لم يبل ولم ينقطع فيتضمن الخ
لكن الاولى سنة وكون من الباقيين مستحب والفرقة بالفتح الروثة
وبالضم اسم المفعول هنه باصبعه اختلفا الى استاك بها فقال
ان عبد الحكم يجب عليه غسلها وقال اشهب يغسلها كذلك
اي مع تشليث الباء اي فهو من ضرب ثلاثة في ثلاثة يخرج تسعة
كما قال الشم بالسباية من جده اليمني اي ويكره باليسرى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)